

دور المراجعة Audit في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

مسعود صديقي - جامعة ورقلة

seddiki@ouargla-univ.dz

رصد مبالغ مالية هامة، لم تكن كافية نظرا لأن تأهيل المؤسسة كان ينظر له من زاوية التطهير المالي الذي سوف يمكنها من بعث نشاطها، و هو ما لم يتم في الواقع نتيجة إهمال جانب مهم، و هو اعتماد آليات تسيير جديدة و فاعلة تمكن المؤسسة فعلا من اختيار أدوات التسيير الملائمة، بغية الوقوف على نظام إداري فعال يستجيب لكل التغيرات التي تحدث في محيط المؤسسة الداخلي و الخارجي، و يمكن المسيرين من اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

بناء على ما سبق، وحب على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تبني استراتيجية للتأهيل الإداري وفق مسار واضح، وباستعمال أبعاد الأنظمة الرقابية المقومة لتشغيل الأنظمة المختلفة، الذي على رأسها النظام الإداري الهادف إلى توليد معلومات تفني باحتياجات مختلف الأطراف الطالبة لها سواء كانت داخلية (الإدارة، النقابة) أو خارجية (المساهمون، إدارة الضرائب، المحللون الماليون، المستثمرون، البنوك، المحاسبة الوطنية)، بغية اعتمادها كأساس لاتخاذ القرارات. من هذا المنطلق يعتبر النظام الإداري وسيلة للإثبات تجاه الغير بما يقدمه من حقائق عن واقع للمؤسسة بالإضافة إلى كونه أداة تسيير، و عليه ينبغي أن يتوفر في مخرجاته الصحة و المصدقية و الملاءمة.

توقف قياس درجة صدق، تعبير وملاءمة مخرجات النظام الإداري -بشكل أساسي- على درجة تبني هذا النظام للمراجعة، و على حصافة المراجعين القائمين بها وفقا لمعايير الممارسة المهنية. لذلك تعتبر المراجعة أسلوبا فعالا لكشف و ضبط انحرافات النظام الإداري بغية تقويمه و المحافظة على استمراره، و من ثمة إرساء مسار للتعديل المحسن لأداء النظام الإداري يدخل ضمن الاستراتيجية العامة لتأهيل المؤسسة لاقتصادية الجزائرية. و على هذا الأساس فإن السؤال الجوهرى الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة، يمكن صياغته على النحو التالي:

ملخص: جاءت هذه الورقة لتجيب على اشكال مهم وعميق، يتلخص في عجز النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على تأدية دوره المتمثل في توليد معلومات ذات مصداقية؛ معبرة عن الواقع الفعلي وصالحة لاتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين، كما تحاول هذه الورقة البحث عن تأهيل هذا النظام من خلال اعتماد نظام للرقابة الداخلية يسمح بضبط السلوك الإجرائي وتبني مراجعة تسهم في تحسين مستخدم لتشغيل النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

تمهيد:

عرفت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ظروفًا عسيرة، تميزت بضعف مردوديتها و قلة إنتاجها و تراكم ديونها و في كثير من الحالات عجزها على تأدية دورها الطبيعي المتمثل في خلق الثروة و تحقيق الربح تماشيا مع ما هو متعارف عليه في كل الاقتصاديات. و على الرغم من أن اعتماد النهج الاشتراكي بعد الاستقلال مباشرة قد وجد تبريره، من خلال العمل على تحقيق عدالة اجتماعية و رقي و رخاء اجتماعي دائمين، إلا أن الاستمرار في تبني هذا النهج نتج عنه صعوبات اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، أثرت بشكل كبير على نجاح عملية التنمية.

ومع ظهور علامات أصبحت توحى إحلال الاقتصاد الحر مكان الاقتصاد الموجه، بدأ التفكير و مجدية من أجل تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لجعلها تستجيب لمطالبات المحيط الجديد الذي تنشط فيه، و الذي يتسم بالمنافسة و المخاطرة و الانفتاح و يقر آليات السوق. و لعل جهود الدولة في تطهير الوضعية المالية للمؤسسات من خلال

على التفكير في تأهيل هذه المؤسسة ماليا من خلال سياسة التطهير المالي المعتمدة، والموضحة في الجدول التالي:

الوحدة: مليار دينار

السنة	المبالغ
1990	16.91
1991	68.10
1992	68.10
1993	83.41
1994	122.10
1995	148.00
1996	128.00
1997	78.00
المجموع	712.62

إن التطهير المالي والذي بلغ إلى غاية سنة 1997 مبلغ 712.62 مليار دينار، لم يكن كافيا في نظرنا لتأهيل المؤسسة العمومية الاقتصادية، لأنه لم يقرب باستراتيجية واضحة للتأهيل الشامل للمؤسسة من خلال:

- التأهيل الإداري والتنظيمي؛
- التأهيل الإنتاجي والتسويقي؛
- التأهيل التمويلي؛
- التأهيل التشغيلي؛
- التأهيل التقريبي.

فإعتبار المؤسسة الاقتصادية منظمة متعددة الأبعاد تستثمر، تشتري، تحول، تنتج، تشغل وتبيع، لذا وجب تصميم أنظمة للمعلومات تستجيب لطبيعة الوظائف داخلها و تحول البيانات التشغيلية إلى معلومات صالحة لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب. اعتمادا على حساسية النظام الإداري باعتباره حلقة وصل بين الأنظمة التشغيلية و أنظمة اتخاذ القرار من جهة، ومن جهة أخرى باعتباره المحدد الأساسي لطبيعة القرارات المتخذة في المؤسسات الحديثة، لذا سنعرض حال النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

I 2. النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تعتبر الأهداف المتوخاة من تصميم الأنظمة داخل المؤسسة محمدا أساسيا لشكل النظام و لطبيعة الأدوات الكفيلة بضبطه وتصحيحه، ومن ثمة خلق مرونة تساهم في تلبية احتياجات التسيير المختلفة و المتزايدة. اعتمادا على ما تم تناوله في

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟.

هذا التساؤل بدوره يقودنا إلى طرح عدة أسئلة فرعية من أهمها:

1. هل النظام الإداري المعتمد في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يستجيب لمتطلبات الإطار الجديد للتسيير؟
2. إلى أي مدى يمكن ضبط تشغيل النظام الإداري بالرقابة الداخلية؟
3. ما هو دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري؟.

I. تقديم واقع النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

I.1. تشخيص سياسة التطهير المالي

جاء التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة ليستجيب لفكر أيدلوجي معين في ظل الثنائية القطبية آنذاك، مما أدى إلى ضرورة إنشاء مؤسسات اقتصادية تنشط في القطاعات المتنوعة (صناعية، زراعية، خدمية، تجارية) وتستجيب لما تصبو إليه الدولة في توجيهها الاقتصادي المعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ففي ظل الظروف التي شهدتها الساحة الاقتصادية الجزائرية أصبحت هذه المؤسسة تؤدي دورا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من خلال الآتي:

- سياسة التشغيل: التوظيف إلى حد البطالة المقنعة؛
- السياسة السعرية: تحديد الأسعار وفق الطرق الإدارية، بإهمال الأدوات التسييرية الكفيلة بتحديدده؛
- الوظيفة الاقتصادية: عدم البحث عن تحقيق الربح، إذ أن الخسائر المحققة من طرف هذه المؤسسات تغطي من خزينة الدولة؛
- سن القرارات: تخضع القرارات المتخذة للتقدير الشخصي من طرف متخذها.

إن التوجه الاقتصادي الجديد للدولة حتم على هذه المؤسسة أن تلعب دورا اقتصاديا من خلال بحثها على خلق الثروة وتحقيق الربح، ومن ثمة ضمان استمرارية نشاطها، وذلك باعتماد آليات تسيير جديدة وفاعلة تمكن المؤسسة من التمتع داخل السوق الحرة و منافسة المؤسسات الأجنبية المتحكمة من التكنولوجيا المستعملة و مسار الإنتاج ومن الأنظمة التشغيلية، المعلوماتية والتقريرية على حد سواء. إن هذا الوضع الجديد للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أجبر الدولة

- النظام التسويقي: في ظل الاحتكار و أحادية المنتج، نجد أن هذا النظام مغيب بشكل كبير.

ب- المعالجة: تعمل الأنظمة المعلوماتية المختلفة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق مسار للتجهيز لا يتكيف مع ما يمليه الإطار الجديد للتسيير، و لا مع ما يتطلبه اقتصاد السوق من السرعة في المعالجة، إلا أنهم استجابوا لظرف اقتصادي معين من خلال:

- إعلام الإدارة الجبائية بالأوعية الضريبية المختلفة؛
- إعلام الجهة الوصية بالوضعية العامة للمؤسسة.
تجدد الإشارة هنا إلى ضرورة تكييف أساليب المعالجة وفق ما يتطلبه الوضع الراهن والمحتمل و تبعا لسياسة التسيير بالأهداف ووفق الأهداف المتوخاة من هذه الأنظمة.

ج- التقرير: تخضع القرارات المتخذة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مهما كان نوعها (استراتيجية، تكتيكية، فنية) للتقدير الشخصي من قبل أصحابها وللبعض الظروف المحيطة بالقرار، بدلا عن ارتكازها على دراسة عميقة لنتائج القرار وانعكاساته على المؤسسة، وذلك باستعمال أنواع المعلومات المستقاة من الأنظمة المختلفة المكونة للجهاز الإداري في المؤسسة و المعلومات الخارجية المعبرة عن المحيط المرتبط بطبيعة القرار المراد اتخاذه.

في آخر هذا التشخيص لواقع النظام الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، سوف نقوم في النقاط الموالية بدراسة الأدوات الكفيلة بتأهيل هذا النظام لجعله يستجيب لمتطلبات التسيير الحديث، وليمكن المسيرين من الاطلاع على الواقع الفعلي للمؤسسة بغية اتخاذ قرارات فعالة في الوقت المناسب.

II . أهمية نظام الرقابة الداخلية في استراتيجية التأهيل للنظام الإداري

II . 1. تعريف نظام الرقابة الداخلية

عرفت الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) نظام الرقابة الداخلية على أنه (يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم و الفعال للأعمال، هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، الوقاية و اكتشاف الغش و الأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، و كذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية)¹.

وظيفة المؤسسة العمومية الاقتصادية التي تعتبر مرآة عاكسة لشكل النظام الإداري داخلها، يمكن أن نصور الهيكل العام لهذا النظام من خلال العناصر الآتية:

- الأنظمة الفرعية؛

- المعالجة؛

- التقرير.

أ- الأنظمة الفرعية: يحتوي النظام الإداري في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على عدة أنظمة فرعية من الناحية النظرية، تعمل بشكل تكاملي من أجل توليد معلومات تفي باحتياجات التسيير المختلفة و المتمثلة في:

- الإعلام؛

- التوضيح والفهم؛

- التقرير؛

- الرقابة.

بيد أن هذه الأنظمة لا توجد كليا على ارض الواقع، و إن وجدت فهي لا تعمل وفق مناهج ومعايير الممارسة المهنية، و ذلك ما يفسر الوضعية التي آلت إليها هذه المؤسسة. يمكن أن نلخص هذه الأنظمة و عملها الميداني في:

- النظام المحاسبي: يقتصر عمل هذا النظام على التسجيلات المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة و المستقاة من الأنظمة الأخرى، بغية الخلوص إلى قوائم مالية ختامية يفترض أن تعبر عناصرها عن الواقع الفعلي للمؤسسة. تجدد الإشارة إلى غياب نظام المحاسبة التحليلية في المؤسسة الجزائرية باعتباره المسؤول على تحديد مواطن الأعباء، تكلفة الوحدة المنتجة و ربحية كل وحدة مبيعة.

- النظام المالي: يكمن تشغيله في بعض المعاملات المالية مثل إصدار الشيكات؛ متابعة الخزينة، بتلافي المهام الحديثة لهذا النظام كالمشاركة بمد جدول القيادة ببعض المؤشرات المالية الأساسية، استخراج بعض النسب و بعض المخططات المتعلقة بالتدفقات المالية للمؤسسة.

- نظام الأفراد: يعمل هذا النظام على التسيير الإداري للموارد البشرية من خلال معالجة الأجور؛ متابعة الحضور، دون أن يراعي سياسات التحفيز المختلفة والمتمثلة أساسا في مقابلة الجهد العضلي أو الفكري المبذول بانتاجيته، فأصبح الأجر في هذه المؤسسة على أنه راتب شهريا يتساوى فيه العامل الكفاء بغيره.

- نظام الإنتاج: يقتصر على بعض المتابعات الإدارية كالبحث عن الوحدات المنتجة، بمعزل عن تطبيق الطرق والأنماط الحديثة في الإنتاج.

سلطات كل منها بوضوح و دقة تامة مع إبراز العلاقات فيما بينها، و عليه تظهر حساسية و دور الهيكل التنظيمي كركيزة أساسية للتأهيل من خلال التحكم والتعبير عما هو موجود و تصور التعديل وفق ما تقتضيه الحاجة المستقبلية المنبثقة من الظرف الاقتصادي الجديد، بشكل عام ينبغي أن يراعى في تصميم هذا الهيكل العناصر الآتية:

- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديرينات؛
- تحديد المسؤوليات و تقسيم العمل؛
- البساطة و المرونة؛
- مراعاة الاستقلالية بين المديرينات (التي تقوم بالعمل ليست هي التي تحتفظ بالأصول، و ليست هي التي تقوم بحماسة الأصول).

ب- الإجراءات التفصيلية: إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة في المؤسسة لا بد أن ينفذ وفق طرق سليمة، واضحة من أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بالوظيفة، إلا أن ذلك قد لا يكفي للإيفاء بأبعادها، مما يدعو إدارة هذه المؤسسة إلى طرح إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستويات الأداء المختلفة، ففي هذا الإطار ينبغي على الإدارة تحديد نوع و كيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام و خلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف آخر. إن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب و الغش و الخطأ و يمكن من إعطاء البعد الاستراتيجي، الذي يبرز في التحكم في تنفيذ الإجراءات و اكتشاف مواطن الضعف و من ثمة تدارك هذا الضعف من خلال سن إجراءات جديدة محسنة للوضع.

ج- اختيار الموظفين الأكفاء: مما لا شك فيه أن العامل الكفاء يلعب دورا مهما في إنجاح و تحقيق مبتغيات المؤسسة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فيدون العاملين المدربين و الحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة، لا يمكن أن نحصل على النتائج المتوخاة من أي إستراتيجية للتأهيل، لذا يجب أن يراعى في اختيار الموظفين جملة من المعايير المرتبطة أساسا بإنجاحية العمل.

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية، إلا أنها أجمعت على ضرورة تحقيق الأهداف الأساسية المتوخاة منه والتي نوجزها في النقاط التالية:

- التحكم في المؤسسة؛
- حماية الأصول؛
- ضمان نوعية المعلومات؛
- تشجيع العمل بالكفاءة؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

إن تشغيل الأنظمة المختلفة داخل المؤسسة يمكن من الخلوص إلى مجموعة من النتائج الكمية والنوعية، وفق طرق وإجراءات معينة، لهذا فالخلل أو عدم احترام أي من الاثنين يؤثر على مصداقية هذه النتائج، مما يدعو المؤسسة إلى تبني أشكال عدة من الرقابة، منها ما يتعلق بالرقابة على النتائج الكمية (مراقبة التسيير، المحاسبة التحليلية، الميزانيات التقديرية)، ومنها ما يتعلق بالرقابة على الإجراءات والمثلة في نظام الرقابة الداخلية الذي هو في رأينا يمثل قمة الصعوبة في أنظمة الرقابة لارتباطه بسلوكيات الأفراد داخل المؤسسة. لهذا وبغية رسم استراتيجية للتأهيل الإداري لا بد أن يدرج في أهم بنودها أبعاد نظام الرقابة الداخلية، الذي تبرز أهميته في هذه الاستراتيجية من خلال التصميم الجيد لمقوماته والاحترام الصارم لإجراءاته من جهة، ومن جهة أخرى التكيف المستدم لهذه العناصر وفق ما يقتضيه الظرف الجديد للمؤسسة.

II 2. مقومات نظام الرقابة الداخلية كدعائم أساسية للتأهيل الإداري

تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى، فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة و فعالية هذا المبنى و العكس صحيح، لذلك سنتطرق إلى مقومات هذا النظام باعتبارها ركائز أساسية في التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال العناصر التالية:

- الهيكل التنظيمي؛
- الإجراءات التفصيلية؛
- اختيار الموظفين الأكفاء؛
- رقابة الأداء؛

أ- الهيكل التنظيمي: تصبو المؤسسة الاقتصادية الحديثة إلى خلق مرونة دائمة في هيكلها التنظيمي من خلال التعديل المستمر، الذي يجسد وظائف المديرينات المختلفة ويحدد

موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة الشخص المسؤول عليه. نلخص هذه الإجراءات في الآتي:

- تحديد الاختصاصات؛
- تقسيم العمل؛
- توزيع المسؤوليات؛
- إعطاء تعليمات صريحة؛
- إجراء حركة التنقلات بين العاملين.

ب- إجراءات تخص العمل المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية النواة الأساسية للنظام الإداري، لذا بات من الضروري سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على المعالجة المحاسبية من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء المطابقات الدورية، القيام بمجرد مفاجئ و عدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به. إن هذه الإجراءات السابقة تمكن من دعم المقومات التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية الفعال من جهة، و من جهة أخرى تمكن نظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية و معبرة عن الواقع الفعلي للمؤسسة، مما يمكن المسيرين من اتخاذ قرارات فعالة تعالج ظرف معين أو تجنب الوقوع في مشاكل محتملة و مرتبطة بنشاط المؤسسة. تكمن هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- التسجيل الفوري للعمليات؛
- التأكد من صحة المستندات؛
- إجراء المطابقات الدورية؛
- عدم إشراك موظف في مراقبة عمله.

ج- إجراءات عامة

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي و الإداري و الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، سنتناول في هذا البند الإجراءات العامة التي تمكن المؤسسة من تفادي بعض الأخطار المرتبطة بالموجودات (الأصول الثابتة، النقدية) باستعمال أطراف خارجة عنها ممثلة في مؤسسات التأمين المختلفة. تجدر الإشارة إلى أن تفاعل جميع هذه الإجراءات تمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة، ليكون الدعم قوي لسياسة التأهيل الإداري للمؤسسة. سنميز بين هذه الإجراءات عبر الآتي:

- التأمين على ممتلكات المؤسسة؛
- التأمين ضد خيانة الأمانة؛
- اعتماد رقابة مزدوجة؛
- إدخال الإعلام الآلي.

د- رقابة الأداء: ينتج عن تنفيذ الاستراتيجية المرسومة من قبل المؤسسة بعض الانحرافات عن الأهداف المتوخاة، مما يستوجب تبني أنظمة مقومة تضمن التصحيح و الالتزام بمستويات الأداء المختلفة من جهة، و من جهة أخرى تكفل بلوغ الأهداف المرسومة في الخطة العامة للمؤسسة. تبرز رقابة الأداء في الآتي:

- الطريقة المباشرة: تكون بالتدخل المباشر من المسؤول على العمل الذي ينفذه أعوانه؛
- الطريقة غير المباشرة: تكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية).

3.II. إجراءات نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الإمكانيات المادية و البشرية للمؤسسة مؤشرا إيجابيا لتنفيذ الخطة العامة لها بشكل سليم، ففي هذا الإطار يجب على هذه الأخيرة الحفاظ على مستويات الأداء المرسومة و مد النظام الإداري بالبيانات المختلفة عن العمليات التشغيلية لجعله يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية، معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة و ملائمة لاتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب، لذا وبغية ضمان الذي سبق وحب سن إجراءات متنوعة لدعم المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، و من ثمة دعم مسار التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

نوجز هذه الإجراءات في الآتي:

- إجراءات تنظيمية و إدارية؛
- إجراءات تخص العمل المحاسبي؛
- إجراءات عامة.

أ - إجراءات تنظيمية و إدارية

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فمنها ما يتعلق بالأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرض الرقابة على كل شخص داخلها و تحديد دائرة القصور في تنفيذ المهام المنوطة إليه، توزيع و تحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول و مدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه، و إجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، استخراج المستندات من أصل و عدة صور، إجراء حركة التنقلات بين الموظفين بما لا يتعارض مع حسن سير العمل، فرض إجراءات معينة لاتقاء العاملين، ضبط الخطوات الواجب إتباعها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي

III. دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري:

تبويبها، أي فحص القياس الكمي و النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

ب- التحقيق: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الانظمة الفرعية للنظام الاداري، كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، و على مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة. نشير إلى أن الفحص و التحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي في محاميد، فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة و سليمة لنتيجة و مركز المؤسسة الحقيقي.

ج- التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة و ثمرة.

III.2. معايير المراجعة

نص المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على معايير المراجعة المتعارف عليها في المجموعات الثلاثة الآتية³:

المجموعة الأولى: المعايير العامة

- يجب أن يقوم بالفحص وباقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي و المهني في مجال خدمات المراجعة؛
- يجب على المراجع أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره و في كل ما يتعلق بإجراءات العمل؛
- يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص و باقي الخطوات الأخرى و كذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني

- يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطا مناسباً و كافياً و يجب أن يتم الإشراف على أعمال المساعدين - إن وجدوا- بطريقة مناسبة و فعالة؛
- يجب دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل و واف حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه و تحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة؛
- يجب الحصول على أدلة و براهين كافية و مقنعة عن طريق الفحص و الملاحظة الشخصية و الاستفسارات

تعتبر المراجعة عملية منتظمة من خلال حصولها على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة عن الأحداث الاقتصادية و تقييمها بغية التقرير عليها، فهي بذلك عملية تحليلية لنتائج النظام الإداري من خلال السجلات والوثائق و المستندات و كافة الأدلة و البراهين من جهة، و من جهة أخرى تعبر عن قياس مدى مطابقة هذه النتائج لواقع تشغيل الأنظمة الفرعية لهذا النظام وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها. نشير هنا إلى أن المؤسسة الحديثة تستعمل عدة أنواع من المراجعة تبعاً لنوع و طبيعة الوظيفة المستهدفة أو النظام، و ذلك بغية تأهيل هذه الأجزاء تأهيل متوازياً يمكن هذه المؤسسة من التنفيذ السليم للاستراتيجية المرسومة و من ثمة تحقيق الأهداف المتوخاة. يمكن سرد أنواع المراجعة عبر الآتي:

- مراجعة العمليات Audit des opérations
- مراجعة الوظائف Audit des fonctions
- مراجعة الأنظمة Audit des systèmes
- مراجعة النوعية Audit de qualité
- مراجعة الإعلام الآلي Audit informatique

III.1. تعريف المراجعة

عرفت منظمة العمل للمحاسبة و المراجعة الفرنسية، المراجعة على أنها «معى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات و التقييم بغية إصدار حكم معلل و مستقل، استناداً على معايير التقييم، و تقدير مصداقية و فعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم»². لم تكن المنظمة بالتعريف السابق و أضافت توضيح ينظر من خلاله للمراجعة من منظورين تبعاً للأهداف المتوخاة منها:

- تقدير نوعية المعلومات: أي تشكيل رأي حول المعلومات المنتجة داخل المؤسسة؛
- تقدير النجاح و فعالية النظام المعلوماتي و التنظيم.

يمكن أن نصف مسار المراجعة من خلال الآتي:

- الفحص؛
 - التحقيق؛
 - التقرير.
- أ. **الفحص:** يقصد به فحص البيانات و السجلات للتأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها و

على رأسها المراجعة لأجل ضمان التشغيل السليم للأنظمة الفرعية للنظام الإداري من أجل توليد معلومات ذات مصداقية ومعيرة عن الوضعية الحقيقية وملائمة لاتخاذ القرارات الفعالة سواء من قبل الإدارة أو من قبل الأطراف الخارجة عن المؤسسة (المساهمين، المستثمرين). انطلاقاً مما سبق يمكن أن نستشف الأبعاد الاستراتيجية للمراجعة من خلال العناصر التالية:

أ. التقييم: يعتبر التقييم أهم عنصر تم تناوله من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في معايير العمل الميداني، من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة، أي تقييم جميع المقاييس والإجراءات والطرق المطبقة بغية اكتشاف مواطن الضعف فيها ومن ثمة محاولة تحسين وتأهيل هذه العناصر بما يضمن الإيفاء بالحاجيات المتوخاة منها.

ب. الرقابة: تستعمل المراجعة الداخلية كأداة رقابية من قبل الجهة المدبرة للمؤسسة، من خلال فحص جميع البيانات وأدلتها والتحقق من سلامة مسار المعالجة، مما يتوج بإبداء رأي في حول مدى صحة ومصداقية مخرجات الأنظمة الفرعية المختلفة للنظام الإداري. إن هذا الرأي يبين مواطن الخلل في المعالجة ومدى تعبير عناصر القوائم المالية الختامية عن الواقع الفعلي لها، مما يسمح لهذه المؤسسة من تأهيل أساليب المعالجة لهذه الأنظمة الفرعية.

ج. التقويم: تعمل المراجعة بشكل عام والداخلية على وجه الخصوص على تقويم الأنظمة، الوظائف، العمليات و كذا النوعية من خلال ملازمتها المستديمة لهذه العناصر، مما يمكنها من ضبط الانحرافات الناتجة عن التشغيل ومن ثمة تصحيح هذه الانحرافات وفق ما تتطلبه المعالجة السليمة لهذه العناصر.

د. النتائج: بعد فحص العناصر المراد مراجعتها يستطيع المراجع من أن يبدي رأياً فنياً محايداً حول مدى دلالة هذه العناصر على عملية المعالجة الفعلية، وعليه قد يؤثر هذا الرأي على طبيعة القرارات المراد اتخاذها سواء من قبل الأطراف الداخلية أو الخارجية بسن قرارات حول الاستثمار بشراء أسهم هذه المؤسسة في السوق المالية أو بمنحها قرضاً، وإلى غير ذلك من القرارات التي تمس بالمؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

هـ. الالتزام بالسياسات الإدارية: تعمل المراجعة على الحث على الالتزام الصارم بالسياسات الإدارية المرسومة من خلال

والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة.

المجموعة الثالثة: معايير إبداء الرأي

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها و تصويرها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد و تصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد و تصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة؛

- يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات و الإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك؛

- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، و في الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة، يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، و يجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال، خصائص و طبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أداء هذه الخدمة.

3.III. البعد الاستراتيجي للمراجعة:

أخذت المؤسسة الاقتصادية عدة أشكال، تبعاً لمتطلبات الطرف الاقتصادي المعاش في الحقب الزمنية المتتالية و وفق ما تقتضيه الأهداف المتوخاة منها، ففي حضم هذا التطور أصبحنا نعرف المؤسسة الافتراضية - ذات البعد الرابع - التي تقوم بدور اقتصادي تحت شكل آخر غير الذي هي عليه المؤسسة الكلاسيكية. إن هذا التطور على الساحة الاقتصادية الدولية صاحبه تعديل في تركيبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال خصوصية التسيير و إعادة هيكلة بعض المؤسسات و ظهور مؤسسات خاصة تبحث عن تحقيق الكفاءة في الإنتاج و تحقيق الربح و من ثمة ضمان استمراريته في ظل متطلبات اقتصاد السوق، باعتماد أدوات تسيير جديدة و فاعلة تمكن هذه الأخيرة من سن القرارات المتنوعة وفق ما يقتضيه الوضع الراهن و المحتمل لها. فباعتبار المعلومات الناتجة عن النظام الإداري الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات، لذا فإن أي خلل في معالجة البيانات المختلفة أو التماطل في تقديم مخرجات هذه الأنظمة يعود بالسلب على طبيعة القرار المتخذ و على فعاليته، لذلك جاءت بعض الأدوات المقومة و المراقبة لهذه الأنظمة و

تقسيم العمل وتحديد المهام ومقارنة ذلك بما تم فعلا من جهة ومن جهة أخرى مقارنة ما تم فعلا بما تم رسمه في الميزانيات التقديرية، وذلك باستعمال المحاسبة التحليلية.

الخاتمة:

بعدما عالجنا موضوع دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حاولنا أن نبين إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. وعليه فلقد توصلنا إلى عدة نتائج حول هذا الموضوع ضمنها بعض التوصيات. يمكن أن نصوغ النتائج التي توصلنا إليها في الآتي:

1. إن التطهير المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لم يكن كافيا لتأهيلها، لأنه لم يقرب استراتيجية شاملة لتأهيل الأنظمة التشغيلية، المعلوماتية و التقريرية، التي تمكن المؤسسة فعلا من اختيار أدوات تسيير ملائمة تتماشى مع الظرف الاقتصادي الجديد و تسمح لها بسن قرارات تجسد روح استراتيجيتها؛

2. إن النظام الإداري المعتمد في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا يوائم طبيعة الأهداف المتوخاة منه، ولا يتكيف مع ما تقره متطلبات اقتصاد السوق و لا الإطار الجديد للتسيير، من خلال عدم المقدرة على توليد معلومات ذات مصداقية، معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وملائمة لاتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب.

3. إن اعتماد نظام متكامل وفعال للرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من شأنه أن يحمي هذه الأخيرة من الوقوع في أشكال الغش، التلاعب و الإسراف ويدعم الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة في الخطة العامة للمؤسسة، وفي هذا الإطار ينبغي التقييد الصارم بإجراءات هذا النظام المدعمة لمقوماته،

ليسمح له من تحقيق الأهداف المتوخاة منه باكتشاف مواطن الضعف في الطرق والإجراءات المطبقة ومحاولة تعديلها وفق ما يقتضيه الواقع الجديد لهذه المؤسسة؛

4. إن تبني مراجعة تقوم على جملة من المعايير المتعارف عليها وبمختلف أنواعها يعتبر أسلوب فعلا لكشف وضبط انحرافات الأنظمة الفرعية المكونة للنظام الإداري، ومن ثمة تقويم وتأهيل هذه الأنظمة بما يخدم مبتغيات استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية. و بناءا على هذه النتائج التي توصلنا إليها، يمكن صياغة بعض التوصيات.

1. رسم استراتيجية للتأهيل الإداري تنطلق من تشخيص واقع الأنظمة الفرعية المختلفة ومن الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، ليسمح للنظام الإداري للمؤسسة الاقتصادية من توليد معلومات ذات مصداقية، معبرة عن الوضعية الحقيقية وملائمة لاتخاذ القرارات وفق ما يتطلبه الإطار الجديد للتسيير؛

2. العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال التعديل المستمر في مقوماته و الالتزام الصارم بالإجراءات المتخذة و المعدلة وفق ما يقتضيه الواقع الجديد لها؛

3. اعتماد مراجعة داخلية تقوم على جملة من المعايير المتعارف عليها، من اجل ضبط الانحرافات الناتجة عن تشغيل النظام الإداري، مما يمكن المؤسسة من رسم استراتيجية لتأهيل هذا النظام تأخذ بعين الاعتبار النقائص المسجلة للقضاء عليها في المستقبل، و ذلك بغية جعله يستجيب للاهداف المتوخاة منه.

المصادر والإحالات:

1. الإحالات المعتمدة:

1. **LIONEL.C GERARD.V:** Audit et controle interne aspects financier operation et strategique; dalloze 4^{eme} edition; paris 1992; page 38.
2. Ibidem
3. شركس م.و: مراجعة المفاهيم و الإجراءات في النظم المحاسبية والإلكترونية؛ الطبعة الأولى؛ ذات السلاسل الكويت 1978؛ صفحة 25-26 .

2. المراجع باللغة العربية :

- 01- أشتوي عبد السلام إدريس: المراجعة معايير و إجراءات؛ دار النهضة العربية؛ بيروت 1996 .
- 02- الصبان محمد سمير: دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية؛ الدار الجامعية؛ الإسكندرية 1997 .
- 03- شركس و.م: مراجعة المفاهيم والإجراءات في النظم المحاسبية والإلكترونية؛ الطبعة الأولى؛ دار ذات السلاسل الكويت 1978 .
- 04- لبيب عوض و محمد الفيومي محمد: أصول المراجعة؛ المكتب الجامعي الحديث؛ الأزاريطة؛ الإسكندرية 1998 .
- 05- مسلم علي عبد الهادي: مذكرات في نظم المعلومات الإدارية؛ المبادئ و التطبيقات؛ مركز التنمية الإدارية؛ مصر 1994 .

3. المراجع باللغة الفرنسية:

- 06- **BETHOUX .R & KREMPER. F & POISSON. M:** L'audit dans le secteur public; centre de librairie et d'éditions techniques; paris 1986.
- 07- **CHACRON.M & Reix.R:** Planification des systèmes d'information stratégie de l'entreprise; in Revue Française de gestion; N° 61; Paris, Jan/Fev 1987.
- 08- **CHOUAM.B :** Expérience de la privatisation en Algérie. ; revue algérienne d'économie et gestion ; ISC. Université d'oran ; n02 ;mai 1998.
- 09- **ETIENNE. BARBIER:** L'audit interne pourquoi et comment; les éditions d'organisation ; france 1989.
- 10- **HUGUES. A & CHRISTIEN. F & BOUDUIN. T:** Audit comptable, audit informatique; 2^{eme} edition; Debaeck. bruxelles 1994.
- 11- **LIONEL. C & GERARD. V:** Audit et control interne, aspects financiers, opération et stratégiques; 4^{eme} edition; Dalloze; paris 1992.



تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000

كماسي محمد الأمين - جامعة ورقلة
دادن عبد الغني - جامعة ورقلة

الذي يمثل صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووسيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية. على ضوء ما تقدم تتبلور معالم الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تحليل ودراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر في الفترة الممتدة 70 و2000 باستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية؟

انطلاقاً من هذا التساؤل يمكن طرح تساؤلات فرعية منها:
- ما المقصود بطريقة التحليل إلى المركبات الأساسية؟ وما مبدأ عملها؟
- ما هي طبيعة العلاقات الموجودة بين مختلف المتغيرات (القطاعات الاقتصادية) خلال سنوات الدراسة؟ هل يمكن تصنيف أفراد العينة (سنوات الدراسة) في مجموعات متجانسة تعكس سياسات محددة للحكومات متعاقبة؟

2- فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات تكون منطلقاً للدراسة وهي كما يلي:

- 1- إن اللجوء إلى طرق الإحصاء الوصفي (مقاييس الإحصاء الوصفي) في تحليل تطور النفقات العامة لا يعتبر كافياً لتحليل سياسات الحكومات المتعاقبة، نظراً لوجود علاقات متشابهة بين قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- 2- تختلف سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة؛
- 3- على اختلاف أهداف السياسات الاقتصادية خلال مراحل التنمية بالجزائر، فإن سنوات الدراسة ستوزع في مجموعات متجانسة تعكس سياسات الحكومات التي تعاقبت خلال تلك المراحل.

3- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة شكل انتشار أفراد عينة الدراسة (السنوات) ومتغيرات العينة (القطاعات) في مجموعات جزئية تعكس مدى تجانس السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة. كما يهدف إلى معرفة

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تجانس البرامج الحكومية الجزائرية خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك بتحليل تطور نسب الإنفاق المخصصة لكل قطاع. وتم الاعتماد على طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية كأحدى طرق التحليل العملي المستخدم في كشف العلاقات الضمنية بين المتغيرات، واشتملت الدراسة على - علاوة على الإطار العام للمشكلة - على محورين أساسيين: الأول يتمثل في الإطار النظري للنفقات العامة والبناء الرياضي لطريقة التحليل إلى المركبات الأساسية أما الثاني فهو دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة، وأخيراً ختمنا الموضوع بنتائج هامة متضمنة لتوصيات نراها مفيدة.

الكلمات المفتاحية: التحليل، المركبات الأساسية، النفقات العامة، المحاور العاملة، التشتت المفسر، التشتت الكلي، السياسة المالية

أولاً: الإطار العام للدراسة وأهدافها:

1- الإشكالات المطروحة

انتهجت الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو خلال عقد السبعينات سياسة تصنيعية ثقيلة قصد توفير وسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني، وتدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي. فتميزت السياسات الاقتصادية بانطلاق خطط التنمية وتكثيف الاستثمار في قطاع الصناعة واعتباره القطاع القادر على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة. إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي مردها إلى انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي بشكل أساسي. من هنا ظهرت ضرورة إجراء تصحيحات في السياسة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق.

وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية،

6- منهجية الدراسة : تتكون الدراسة من جزأين، تناولنا في الأول منه الإطار النظري الذي يمهّد للدراسة التحليلية التي جاءت في الجزء الثاني، والتي تم فيها تجميع البيانات عبر سلسلة زمنية مدتها ثلاثون عاما امتدت من سنة 1970 إلى غاية 2000.

7- الأدوات المستخدمة في الدراسة : تم خلال الدراسة استخدام أسلوب من أساليب تحليل المعطيات (التحليل إلى المركبات الأساسية) لأن البيانات التي تمت عليها المعالجة هي بيانات كمية، هذه العملية تمت بالاستعانة بالبرمجيات **Statitcf (logiciel)** النسخة رقم 5.0

ثانيا : الإطار النظري للدراسة

1-2 مفهوم الإنفاق العام وتقسيماته:

أ- مفهوم النفقة العامة : تعرف النفقة العامة بأنها: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها، بقصد إشباع حاجة عامة"

النفقات الضرورية لسير مختلف الإدارات العمومية وأحيرا تدخلات الدولة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. أما نفقات الاستثمار التي يقع عبء تغطيتها على عاتق الدولة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي فتتقسم إلى ثلاثة أبواب وهي: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة، ونفقات رأسمالية أخرى.

2-2 طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية : Analyse en composantes principales

تعتبر طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية إحدى طرق التحليل العاملي التي تستخدم لمعالجة البيانات الكمية وهي تهدف إلى تحليل البيانات الموجودة في فضاء متعدد الأبعاد في فضاء جزئي مولد بمحاور عاملية (أقل في البعد من الفضاء الأول). بعبارة أخرى فإن هدف هذه الطريقة هو إيجاد متغيرات جديدة -غير مرتبطة خطيا فيما بينها- هي توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة خطيا فيما بينها⁴. هذه العملية تتطلب جعل المحاور العاملية متعامدة فيما بينها والتباين المفسر بهذه المحاور أكبر ما يمكن. يتوخى من هذه الطريقة الأهداف التالية⁵:

- التمثيل البياني (الأمثل) للأفراد (المشاهدات)، في فضاء شعاعي جزئي E ذو بعد q (أقل من البعد الأصلي)؛
- التمثيل البياني للمتغيرات في الفضاء الشعاعي Eq الذي يعطي أحسن تفسير للعلاقات الكائنة بين المتغيرات؛

السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر عبر مراحل مختلفة، هذا الاتجاه يترجم في صورة مبالغ تعكس الوزن النسبي لكل قطاع من خلال قوانين المالية.

4- أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة من خلال عدة اعتبارات :

- أهمية النفقات العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات التدخل؛
- المكانة التي تشغلها النفقات العامة في الهيكل الاقتصادي الجزائري مقارنة بالاقتصاد الخاص؛
- وأخيرا، فإن دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام باستخدام أساليب التحليل الكمي متعدد الأبعاد تعتبر محاولة جديدة في معالجة مواضيع المالية العامة.

5- مجال الدراسة : يتمثل مجال الدراسة في تحليل البيانات المتعلقة بالإنفاق العام خلال الفترة 1970 إلى 2000.

1

أما موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية فتعرفها بأنها : "ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات (متضمنة الإنفاق الرأسمالي) والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد"²

نخلص من هذه التعاريف أن النفقة العامة ذات طبيعة نقدية، فلا تدخل في عداد النفقات العامة تلك التي تتم بصورة عينية. كما أنها تصدر من الجهاز المركزي للدولة أو الهيئات التنظيمية التابعة له بهدف إشباع حاجة عامة.

ب- تقسيمات النفقة العامة : تتعدد تقسيمات النفقة العامة باتساع نشاط الدولة وازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية³ وليس من مهمة هذه الدراسة الخوض في مختلف التقسيمات وأسسها، وإنما نكتفي بما ذهب إليه المشرع الجزائري بما يخدم أغراض الدراسة.

استنادا إلى القانون التنظيمي للقوانين المالية فإن الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تشمل نفقات التسيير ونفقات الاستثمار. فبالنسبة لنفقات التسيير (الجارية) تنفرع إلى أربعة أبواب وهي : أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العامة وهي النفقات اللازمة لسير مؤسسات الدولة السياسية، بالإضافة إلى

تقليص بيانات جدول المعطيات الأولى.

إيجاد وتفسير المحاور العاملة :

لتكن e_i و e_j نقطتين من الفضاء R^q حيث:

$$e_i = (x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{ig})$$

$$e_j = (x_{j1}, x_{j2}, \dots, x_{jg})$$

ليكن المحور العملي المولد بشعاع الوحدة U_1 .

ولتكن f_i و f_j مسقطي النقطتين e_i و e_j على الترتيب على المحور U_1 كما هو موضح في الشكل أدناه .

شكل 01

الهدف هو جعل الخطأ المرتكب نتيجة إسقاط النقاط e_i و e_j على المحور U_1 أقل ما يمكن. يتحقق هذا الهدف عندما يكون مجموع مربعات مساقط النقاط على المحور العملي U_1 أكبر ما يمكن أي : $\sum d^2(f_i, f_j)$ أعظمي. لدينا :

$$\sum (e_i - e_j) (e_i - e_j) = 2 \cdot p^2 V$$

حيث V هي مصفوفة التشتت و تمام التشتت لسحابة النقاط . و P عدد المتغيرات الأصلية. إذن فتعظيم المقدار $\sum d^2(f_i, f_j)$ يعود إلى تعظيم المقدار $V U_1$ تحت شرط $U_1 \cdot U_1 = 1$. فالملوب هو حل البرنامج الرياضي التالي :

حل البرنامج (أ) نستخدم دالة لاغرانج L على النحو التالي :

$$\text{MAX } L(U_1) = U_1' V U_1 \lambda_1 (U_1' U_1 - 1)$$

حيث λ_1 هو معامل لاغرانج

$$L'(U_1) = \frac{\partial L}{\partial U_1} = 0 \Rightarrow 2V U_1 - 2\lambda_1 U_1 = 0$$

$$\Rightarrow V U_1 = \lambda_1 U_1 \dots \dots \dots (1)$$

الشرط الضروري لبلوغ دالة لاغرانج النهاية العظمى هي اندام المشتقة الأولى للدالة $L(U_1)$ أي أن :

من العلاقة (1) يتبين أن شعاع الوحدة U_1 ما هو إلا شعاع ذاتي للمصفوفة V مرافق للقيمة الذاتية λ_1 وعليه فإن حل البرنامج (أ) يعني إيجاد أكبر قيمة ذاتية للمصفوفة V ومنه يتحدد تماما شعاع الوحدة U_1 المولد للمحور FU_1 . فإذا أردنا أن نوفيق سحابة النقاط بمستوي فما علينا سوى إيجاد محور ثان FU_2 مولد بشعاع الوحدة U_2 ، وعمودي على U_1 .

بإتباع نفس خطوات إيجاد المحور U_1 نحاول إيجاد U_2 المولد للمحور FU_2 . فالمسألة تؤول إلى حل البرنامج الرياضي التالي :

$$\begin{cases} \text{Max } U_2' V U_2 \\ s/c \begin{cases} U_2' U_2 = 1 \\ U_1' U_2 = 0 \end{cases} \end{cases} \quad (ب)$$

إذن شعاع الوحدة U_2 ما هو إلا شعاع ذاتي للمصفوفة V مرافق للقيمة الذاتية λ_2 . ويصبح المحورين FU_1 و FU_2 شعاعين ذاتيين مرافقين للقيمتين λ_1 و λ_2 على التوالي للمصفوفة V . يشكل المحوران FU_1 و FU_2 أساس متعامد للمستوي الذي يعطي أحسن توفيق لسحابة النقاط.

في الحالة العامة، عندما نريد توفيق سحابة النقاط بفضاء شعاعي جزئي ذا بعد K حيث $K > q$ ، فإن الإشكالية تؤول إلى إيجاد جميع القيم الذاتية للمصفوفة V ، حيث نرفق بكل قيمة ذاتية λ_i شعاع ذاتي FU_i .

هذه الأشعة المتعامدة فيما بينها تشكل أساس للفضاء الشعاعي الذي يمثل بشكل جيد سحابة النقاط بمفهوم المربعات الصغرى العادية.

$$\begin{cases} \text{Max } U_1' V U_1 \\ s/c \quad U_1' U_1 = 1 \end{cases} \quad \text{ثالثا : الدراسة الميدانية}$$

1-3 مصدر البيانات :

تم تجميع البيانات انطلاقا من القوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمختلف السنوات الممتدة بين 1970 و 2000⁷. تم تصنيف المتغيرات المعتمدة في الدراسة إلى تسع متغيرات تشكل قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي على النحو التالي :

أ- قطاع الصناعة **IND**: ويتشكل هذا القطاع (المتغيرة) من الاستثمارات النهائية الموجهة للصناعة ومؤسسات الإنجاز

مصنوف الارتباطات : موضحة في الجدول أدناه (مصنوفة متماثلة) نحصل على هذه المصنوفة من جداء $X^t X$

الجدول رقم 02

3-2-1 تفسير المركبات الأساسية :

لتفسير معنى المركبات الأساسية تقوم بتحليل المتغيرات التي لها معاملات ارتباط (إحداثيات على المحور العملي) قوية مع المركبة الأساسية، ثم تقوم بدراسة تحليلية للمشاهدات (السنوات) التي تشكل مجموعة المتغيرات المرتبطة بشكل قوي⁸ مع المحور العملي. وفيما يلي جدول بين إحداثيات المتغيرات على المحاور العملي (المركبات الأساسية) ودرجة جودة التمثيل على المستوى العملي .

جدول رقم 03

أ - تفسير المركبة الأساسية الأولى : من الجدول رقم 03 أعلاه نلاحظ أن هناك متغيرات لها ارتباط موجب مع المركبة الأساسية وأخرى لها ارتباط سالب. فبالنسبة لتلك المرتبطة سلبا مع المركبة الأساسية وهي **IND** وتمثل نسبة الإنفاق على قطاع الصناعة و **SER** وتمثل نسبة الإنفاق على الخدمات، فكانت نسبة ارتباطها **0.946** و **0.892** على التوالي وهو ارتباط قوي، وهناك متغيرات أخرى مرتبطة بدرجة أقل مع سنوات الدراسة⁹ نجد أن السنوات الممتدة بين **1973** و **1984** ساهمت بشكل كبير في تكوين هذا الإرتباط إلى السنوات **70، 71، 72، 75، 86، 87، 88** التي ساهمت بدرجة أقل من السنوات السابقة. وهو ما يعكس الاهتمام البالغ للدولة خلال تلك الفترة بقطاع الصناعة باعتباره القطاع الرائد لعملية التنمية، والخدمات التي بدورها ما كان يمكن تصريف الإنتاج الصناعي المتراكم .

أما بالنسبة للمتغيرات المرتبطة إيجابيا بالمركبة الأساسية الأولى وهي **ADM** وتمثل نسبة الإنفاق على القطاع الإداري بنسبة **0.75** و **DEF** (تمثل نسبة الإنفاق على القطاع العسكري) بنسبة **0.85** و **CAP** (نسبة الإنفاق على العمليات المالية) و **DIV** (نسبة الإنفاق غير المخصصة) فارتباطها كان قويا بينما **INF** (نسبة الإنفاق على الهياكل الاقتصادية) فكان بدرجة أقل.

إن السنوات التي ساهمت في هذا الارتباط هي تلك الممتدة من سنة **89** إلى غاية **2000**. مما يعكس اهتمام

في ميزانية التجهيز والمساهمات المؤقتة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

ب - قطاع الفلاحة والري **AGR** : ويتشكل من النفقات ذات الطابع النهائي في ميزانية التجهيز، بالإضافة إلى النفقات ذات الطابع المؤقت المخصصة في إطار التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية، وتشمل هذه النفقات : الفلاحة، الصيد البحري، الري والغابات.

ج - قطاع الخدمات **SER** : يتكون هذا القطاع من نفقات النقل، الخزن والتوزيع وشبكات المواصلات

د - القطاع الإداري **ADM** : تنقسم النفقات القطاع الإداري إلى جزئين، جزء يدخل ضمن نفقات التجهيز ويمثل نفقات موجهة لبناء المنشآت الإدارية وجزء يدخل ضمن نفقات التسيير ويشمل نفقات أجور عمال وموظفي إدارات الدولة ونفقات سيرها بالإضافة إلى نفقات المتعلقة بالهيئات السياسية والبرلمانية (بند السلطات العمومية) .

هـ - الدفاع **DEF** : يشمل تلك النفقات المخصصة لإشباع حاجات مختلف فئات السكان في مجالات التربية والتعليم، الرعاية الصحية و مجالات الإسكان، المجال الثقافي، بالإضافة إلى الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية الاجتماعية والثقافية.

ز - قطاع العمليات المالية **CAP** : يتضمن النفقات المتخصصة لخدمة الدين العمومي من ميزانية التسيير وعمليات برأسمال في ميزانية التجهيز (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد ... إلخ).

ح - قطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية **INF** : ويشمل النفقات المخصصة لبناء السدود والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية وكل المرافق الضرورية لسير المؤسسات الاقتصادية.

ط - نفقات مختلفة **DIV** : وتشمل كل النفقات غير المتخصصة في ميزانية الدولة أو تلك التي لا تنتمي لأي قطاع من القطاعات السابقة.

يتم استخلاص بيانات جدول المعطيات بقسمة اعتمادات كل قطاع على المبلغ الإجمالي وهذا لاستبعاد أثر التضخم فتحصل على الجدول الآتي (الذي يمثل المصنوفة **X**) :

جدول رقم (01)

3-2 تفسير النتائج :

باستخدام برنامج **Statitcf** ثم الحصول على النتائج التالية :

تقديرات الحكومة لارتفاع أسعار البترول، وبالتالي أعطت نوعا من الاهتمام لهذا القطاع.

3-2-2 تحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العالمية
سنقوم في هذه الفقرة بتحليل إسقاط المتغيرات (القطاعات الاقتصادية) على المستويات العالمية المولدة بالماور العالمية الأول والثاني¹⁰. ويتم ذلك من خلال تحليل دائرة الارتباطات وجودة تمثيل المتغيرات عليها، فكلما كانت المتغيرة قريبة من محيط الدائرة كانت جودة تمثيلها كبيرة على المستوي العالمي. تبلغ نسبة التشتت المفسر بهذا المستوي حوالي 76.4 % وهي أعلى نسبة، أي أن هذا المستوي العالمي يعطي أحسن تمثيل للمتغيرات.

الشكل رقم 02

بالنظر إلى الشكل البياني أعلاه نلاحظ الملاحظات التالية :
 < أن المتغيرات IND، SER، CAP، DIV، DEF، ADM قريبة من محيط الدائرة مما يعني جودة تمثيلها على هذا المستوي العالمي، بينما المتغيرات AGR، INF، SOC فهي بعيدة نوعا ما عن محيط الدائرة؛
 < أن المتغيرات IND و SER في نفس الجهة، وإذا فحصنا معامل الارتباط بينهما نجد 0.79 (ارتباط قوي) كما أن المتغيرتان تتمتعان بجودة تمثيل عالية (تجب $\theta^2=0.90$ بالنسبة لـ IND و 0.88 بالنسبة) هاتين المتغيرتين يمكن اعتبارهما أنهما تشكلان مجموعة متجانسة؛
 < أن المتغيرات DEF، CAP، DIV تشكل بدورها مجموعة متجانسة نظرا لقربا من بعضها البعض من جهة وجودة تمثيلها جيدة من جهة أخرى. إذا نظرنا إلى معاملات الارتباط فيما بينها نجد أن معاملات الارتباط جيدة (تتراوح بين 0.65 و 0.76)؛
 < المتغيرات INF و ADM تشكل هي بدورها كذلك مجموعة متجانسة إذ أن جودة تمثيلها عالية (تجب $\theta^2=0.79$ و 0.77 على الترتيب) ومعامل الارتباط بينهما هو 0.60 ؛
 < المتغيرات AGR تشكل مجموعة منفردة، جودة تمثيلها جيدة 0.76 وما يؤكد أنها تشكل مجموعة لوحدها هو عدم وجود ارتباط موجب وقوي مع متغيرة أخرى؛
 < المتغيرة Soc ليست ممثلة جيدا في المستوي العالمي.

مما سبق نستخلص أن هناك 4 مجموعات :
المجموعة الأولى : تتكون من قطاع الصناعة والخدمات.

الدولة خلال هذه الفترة بهذه القطاعات ويترجم ذلك في سياسة الدولة في التحول من الاقتصاد الموجه - أين كان تدخلها في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية - إلى اقتصاد السوق حيث أصبح دورها يقتصر على التنظيم والضبط للنشاط الاقتصادي، والتخلي عن وظائف الإنتاج خاصة. إذن هذه المركبة تعكس لنا فترتين مختلفتين في نمط تسيير الاقتصاد، الفترة 70 - 88 والفترة 89 - 2000.

ب- بالنسبة للمركبة الأساسية الثانية C2: ترتبط المتغيرات AGR و INF بشكل إيجابي مع هذه المركبة، 0.70 ، 0.72 ، على التوالي وعند فحصنا للسنوات التي ساهمت في الارتباط وجدناها تلك التي تمتد بين سنة 1970 إلى 1973 وبين سنتي 1986 إلى 1991 بالإضافة إلى سنوات 1998، 1999، و 2000 فالسنوات 1970، 1972، و 1989 كانت مساهمتها في هذا الارتباط قوية جدا. أما السنوات الباقية في بدرجات أقل. وإذا فحصنا النسب المتعلقة بهذه السنوات أي المشاهدات، نلاحظ أنه بالنسبة لهذه القطاعات تتمتع بأكبر النسب مقارنة بباقي السنوات (الفلاحة بين 9% و 12%، المنشآت القاعدية الاقتصادية بين 6% و 7%، والقطاع الإداري بين 23% و 30% وهي نسب أكبر من المتوسط (23%)). ما نلاحظه أيضا أن هذه السنوات تمثل فترة الانطلاق في تطبيق الثورة الزراعية (سنة 1971). كما أن هذه المركبة ليس لها ارتباط سلبي مع المتغيرات.

ج- بالنسبة للمركبة الأساسية الثالثة C3: المتغيرة الوحيدة التي لها ارتباط جيد مع هذه المركبة هي نسبة الإنفاق على القطاع الاجتماعي حيث قدرت نسبة الارتباط بينهما 0.73 وهو ارتباط قوي وموجب، وإذا رجعنا إلى السنوات التي ساهمت في هذا الارتباط نجد أن السنوات الممتدة بين 1980 و 1989 (تراوح الارتباط بين 19% و 22%) والسنوات الممتدة بين 1998 و 2000 (تراوح الارتباط بين 19% و 25%) وهو ما يعكس ربما سياسة الدولة الموجهة إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعي خلال هاتين الفترتين. ففي بداية الثمانينات رفع شعار " من أجل حياة أفضل ". بعد سنة 1986 وبالرغم من الأزمة الخانقة التي أصابت موارد الدولة، إلا أن سياستها اتجهت الجانب الاجتماعي لم تتغير إلى أن كانت سنة 1989 وهي بداية دخول الجزائر عهد الانفتاح الاقتصادي بشكل رسمي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبي لأهمية هذا القطاع ضمن أولويات الدولة. أما الفترة 1998 - 2000 فيمكن أن تكون راجعة إلى

بالرغم من التغير الذي أعلن عنه ابتداء من المخطط الخماسي الأول سنة 1980.

المجموعة الثالثة وتتألف من السنوات 1989 ، 1990 ، 1998 ، 1999 و 2000 مع ملاحظة أن سنة 1999 غير ممثلة بشكل جيد على هذا المستوى العالمي.

المجموعة الرابعة وتضم السنوات الممتدة من 1990 إلى 1997 مما يعني تواصل السياسات الاقتصادية المنفذة خلال هذه الفترة.

رابعا : استنتاجات و توصيات :

على ضوء الأسئلة المطروحة والإشكالية المطروحة سابقا والفرضيات المتبناة أمكن الوصول إلى النتائج التالية :

تم تصنيف سنوات الدراسة وقطاعات الاقتصاد الوطني في أربع مجموعات تعكس تجانس نسب الإنفاق المخصصة لكل قطاع وهي كالآتي :

المجموعة الأولى : تضم الفترة 1973 إلى غاية 1986، تميزت بارتفاع نسي الإنفاق المخصصة لقطاع الصناعة؛

المجموعة الثانية : وتضم سنوات 1971 و 1972 و 1987 التي تميزت بارتفاع نسب الإنفاق المخصصة لقطاع الفلاحة والري؛

المجموعة الثالثة : تضم أربع سنوات هي 1989 ، 1990 ، 1998 ، 1999 ، و 2000. أهم ما يميز هذه السنوات هو تقارب نسب الإنفاق الموجهة إلى كل من القطاع الإداري والبنية التحتية الاقتصادية بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي، وهو راجع - حسب اعتقادنا - إلى تشابه سياسات الحكومات خلال تلك الفترة، إذ تعتبر سنة 1989 سنة الانفتاح الاقتصادي وتحلي الدولة عن جوانب مهمة في الاقتصاد (مثل الإنتاج والتوزيع)، كما أن سنوات 1998 ، 1999 و 2000 شهدت مباشرة الدولة في العمل بنظام رخص البرامج وكانت مركزة في جوانب البنية التحتية الاقتصادية والإدارية؛

المجموعة الرابعة : تضم الفترة 1991 إلى غاية 1997 وهي فترة تميزت بتواصل جهود الحكومات المتعاقبة على تطبيق إصلاحات هيكلية في الاقتصاد (تحت رقابة المؤسسات النقدية الدولية) بغية تقويمه وبعث الإنعاش من جديد.

وعلى ضوء هذا نلاحظ أن اختلاف سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني غير مبنية على تعاقب الحكومات، بل هي مربوطة لمدى وفرة موارد تمويلها،

المجموعة الثانية : تتكون من القطاع العسكري والمالي ونفقات مختلفة.

المجموعة الثالثة : تتكون من البنية الأساسية الاقتصادية وقطاع الإدارة.

المجموعة الرابعة : تتكون من قطاع الفلاحة والري.

3-2-3 تحليل إسقاطات المشاهدات (سنوات الدراسة) على المستويات العالمية :

بعد تحليل سحابة المتغيرات من المفيد تحليل سحابة الأفراد (سنوات الدراسة) في المستوى العالمي الأول (المولد بالبحرين الأول والثاني)، نظرا لأن حل المشاهدات مفسرة بهذا المستوى.

جدول رقم 04

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن السنوات 70، 85، 86، 88 و 99 ليست ممثلة بشكل جيد على المستوى العالمي الأول. أما باقي النقاط يمكن اعتبارها ممثلة جيدا في هذا المستوى العالمي

ولغرض تفادي العشوائية في تصنيف سنوات الدراسة في مجموعات، تم اعتماد طرق التصنيف الآلي للمتغيرات الجديدة (المركبات الأساسية على المستوى العالمي الأول). قمنا بتصنيف السنوات في أربع مجموعات باستخدام برنامج Statitcf، واختيار طريقة التصنيف الآلي المساعد المتدرج¹¹ للمركبتين الأساسيتين الأولى والثانية، فحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول أدناه

جدول رقم 05

تحليل المجموعات :

المجموعة الأولى تضم سنوات 1970، 1971، 1972، 1987 و 1988. وبما أن السنوات 1970 و 1988 غير ممثلة جيدا على هذا المستوى العالمي، فإن المجموعة يمكن اعتبارها أنها تحتوي على السنوات 1971 و 1972 و 1987 . وإذا بحثنا عن القاسم المشترك بين هذه السنوات وجدنا أنها شهدت إصلاح زراعي يتمثل في الثورة الزراعية (ابتداء من سنة 1971) وإعادة هيكلية القطاع الزراعي سنة 1987.

المجموعة الثانية تضم السنوات الممتدة من 1973 إلى 1986 مما يدل على التواصل في تنفيذ السياسات الاقتصادية

- لأن الجزائر بلد يتميز بمحدودية موارد التمويل (التي تقتصر على المحرقات) فإن السياسة الإنفاقية أصبحت مرتبطة بظروف الاقتصاد العالمي (تقلبات أسعار النفط)، خاصة في ظل تفجر أزمة المديونية العالمية.
- 1- بناء على النتائج المحصل عليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :
- 2- ضرورة الاسترشاد بطرق التحليل الإحصائي والنماذج الاقتصادية القياسية في بناء السياسات المالية والاقتصادية؛
- 3- ضرورة السعي الجاد إلى ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بكيفية تضمن تحقيق الأهداف العامة بأكبر قدر ممكن؛
- 4- إعادة تنظيم دور الهيئات الرقابية فيما يتعلق بتنفيذ الموازنات العامة وهذا من خلال :
- إعداد الحسابات الختامية والمصادقة عليها من طرف الهيئات التشريعية؛
- احترام الآجال المحددة فيما يتعلق بعمليات التنفيذ.

الجدول رقم 01 : يمثل جدول بيانات الدراسة

السنة	IND	AGR	SER	ADM	DEF	SOC	CAP	INF	DIV
1970	0,227	0,079	0,032	0,296	0,050	0,213	0,029	0,024	0,050
1971	0,258	0,089	0,022	0,301	0,041	0,186	0,024	0,064	0,014
1972	0,294	0,119	0,014	0,275	0,033	0,167	0,017	0,075	0,006
1973	0,320	0,121	0,059	0,232	0,030	0,177	0,022	0,019	0,021
1974	0,337	0,114	0,078	0,171	0,026	0,179	0,040	0,012	0,043
1975	0,343	0,090	0,076	0,151	0,026	0,148	0,022	0,011	0,132
1976	0,329	0,081	0,069	0,218	0,032	0,157	0,033	0,007	0,073
1977	0,324	0,070	0,084	0,190	0,030	0,180	0,026	0,041	0,054
1978	0,438	0,066	0,054	0,163	0,025	0,167	0,024	0,030	0,032
1979	0,447	0,061	0,048	0,156	0,027	0,169	0,027	0,034	0,032
1980	0,380	0,062	0,062	0,169	0,026	0,190	0,034	0,031	0,046
1981	0,337	0,074	0,065	0,170	0,028	0,208	0,044	0,022	0,051
1982	0,303	0,074	0,075	0,154	0,027	0,219	0,042	0,025	0,080
1983	0,256	0,080	0,076	0,145	0,028	0,224	0,048	0,026	0,118
1984	0,231	0,064	0,067	0,158	0,029	0,193	0,074	0,027	0,158
1985	0,184	0,075	0,070	0,170	0,029	0,189	0,079	0,041	0,162
1986	0,185	0,088	0,064	0,184	0,030	0,205	0,089	0,041	0,114
1987	0,171	0,086	0,037	0,267	0,038	0,223	0,068	0,044	0,067
1988	0,174	0,084	0,049	0,241	0,038	0,210	0,104	0,036	0,063
1989	0,012	0,089	0,008	0,325	0,054	0,199	0,112	0,057	0,144
1990	0,014	0,090	0,008	0,394	0,058	0,113	0,107	0,061	0,155
1991	0,009	0,069	0,006	0,338	0,053	0,101	0,190	0,052	0,181
1992	0,008	0,053	0,006	0,290	0,060	0,108	0,217	0,042	0,216
1993	0,005	0,048	0,005	0,260	0,059	0,111	0,234	0,040	0,237
1994	0,005	0,057	0,006	0,288	0,074	0,140	0,230	0,044	0,156
1995	0,003	0,042	0,005	0,257	0,080	0,155	0,296	0,029	0,133
1996	0,002	0,043	0,006	0,276	0,094	0,125	0,256	0,031	0,168
1997	0,002	0,041	0,005	0,261	0,111	0,121	0,214	0,033	0,212
1998	0,004	0,079	0,011	0,252	0,096	0,186	0,113	0,056	0,203
1999	0,003	0,078	0,009	0,245	0,091	0,254	0,115	0,057	0,148
2000	0,005	0,072	0,007	0,296	0,096	0,220	0,108	0,054	0,141

المصدر : مستخرج من جداول قوانين المالية الممتدة بين 1970 و 2000 والديوان الوطني للإحصائيات منسوبة إلى المبالغ الإجمالية

الجدول رقم 02 يمثل مصفوفة الارتباطات

DIV	INF	CAP	SOC	DEF	ADM	SER	AGR	IND	
								1	IND
							1	0.367	AGR
						1	0.295	0.796	SER
					1	-0.821	0.012	-0.710	ADM
				1	0.539	-0.769	-0.449	-0.825	DEF
			1	0.229	0.399	0.415	0.380	0.331	SOC
		1	0.572	0.707	0.479	-0.702	-0.661	-0.834	CAP
	1	0.193	0.013	0.352	0.601	-0.633	0.138	-0.516	INF
1	0.228	0.756	-0.471	0.647	0.324	0.503	-0.549	-0.812	DIV

المصدر : محسوب إنطلاقاً من الجدول رقم 01

الجدول رقم 03 يمثل المركبات الأساسية

المتغيرة	المركبة الأولى		المركبة الثانية		المركبة الثالثة		المركبة الرابعة	
	الإحدا ثية	الجودة	الإحدا ثية	الجودة	الإحدا ثية	الجودة	الإحدا ثية	الجودة
IND	-0.94	-0.89	-0.10	-0.01	-0.18	-0.03	-0.16	-0.03
AGR	-0.51	0.26	0.71	0.50	-0.18	0.03	-0.25	0.06
SER	-0.89	0.79	-0.30	0.09	0.08	0.01	-0.24	0.06
ADM	0.73	0.53	0.51	0.26	-0.32	0.01	0.13	0.02
DEF	0.84	0.71	0.01	0.00	0.33	0.11	0.20	0.04
SOC	-0.53	0.29	0.35	0.13	0.74	0.55	0.09	0.01
CAP	0.89	0.79	-0.32	0.10	-0.01	0.00	-0.15	0.02
INF	0.49	0.24	0.72	0.52	0.10	0.01	-0.15	0.02
DIV	0.79	0.63	-0.32	0.11	0.15	0.02	-0.46	0.21

المصدر : محسوب إنطلاقاً من الجدول رقم 01 باستخدام برنامج Statitcf

الجدول رقم 04 : يوضح إحدائيات وجودة تمثيل السنوات على المستوي العملي الأول

جودة التمثيل	الإحدائيات		السنوات
	المحور الثاني	المحور الأول	
Cos ²			
0,2402	0,6468	-0,8288	1970
0,7944	2,4000	-0,6251	1971
0,8023	3,3467	-0,8937	1972
0,7029	0,9434	-2,5819	1973
0,7637	-0,3264	-3,0231	1974
0,7462	-1,4586	-2,3382	1975
0,7514	-0,9621	-2,0506	1976
0,7432	-0,2275	-2,0098	1977
0,7655	-0,5426	-2,4570	1978
0,6811	-0,8407	-2,1788	1979
0,8031	-0,7618	-2,0888	1980
0,9284	-0,7935	-2,4353	1981
0,8733	-0,9355	-2,3272	1982
0,7069	-0,6216	-2,1174	1983
0,6441	-1,3572	-1,0928	1984
0,3267	-0,6917	-0,8347	1985
0,4974	0,2664	-1,2383	1986
0,7337	1,2488	-0,6947	1987
0,5015	0,6045	-0,7135	1988
0,8911	2,0939	1,5377	1989
0,7136	1,7569	2,6281	1990
0,7147	0,1949	2,8715	1991
0,9087	-1,1477	3,1522	1992
0,8995	-1,3524	3,2920	1993
0,9502	-0,4791	2,7369	1994
0,815	-1,4791	3,0992	1995
0,9467	-1,6718	3,4104	1996
0,9157	-1,7054	3,7095	1997
0,6535	1,0775	2,3901	1998
0,4611	1,5862	1,6164	1999
0,6157	1,1889	2,0857	2000

المصدر : محسوب إنطلاقاً من معطيات الجدول رقم 01

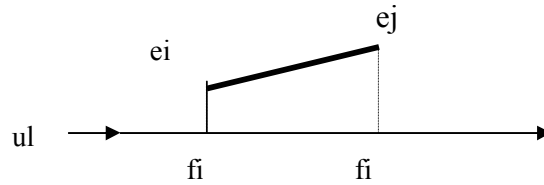
الجدول رقم 05 يوضح تصنيف السنوات باستخدام المركبات الأساسية الأولى والثانية حسب طريقة التصنيف الآلي المتدرج الصاعد

رقم المجموعة	عدد الأفراد	تعيين السنوات
01	05	1988 ، 1987 ، 1972 ، 1971 ، 1970
02	14	من سنة 1973 إلى غاية 1986
03	05	2000 ، 1999 ، 1998 ، 1990 ، 1989
04	07	من سنة 1991 إلى غاية 1997

المصدر : نتائج مستخرجة باستخدام برنامج Statitcf

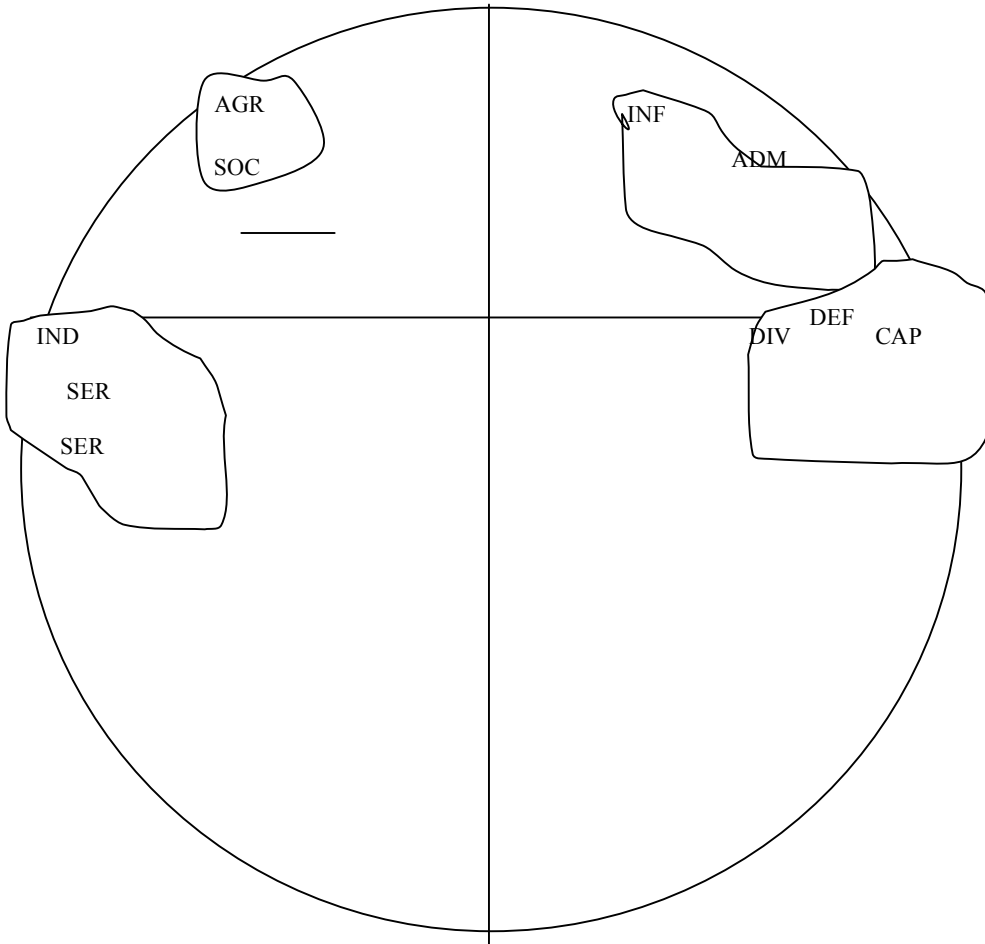
الأشكال

الشكل رقم 01 يوضح إسقاط النقط على المحور



Source : C. Labrousse , "Introduction à l'econometrie", Dunod, Pris, 1985, p102

الشكل رقم 02 : دائرة الارتباطات في المستوي العملي الأول



المصدر : نتائج معالجة البرنامج Statitcf

المصادر والإحالات المعتمدة :

- ¹ أحمد زهير شامية، وخالد الخطيب، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 42
- ² عبد العزيز فهمي هيكل، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 685.
- ³ فيمكن تقسيمها من حيث دوريتها أو من حيث تأثيرها على الثروة القومية، أو من حيث الأغراض التي ترمي إليها.
- ⁴ شعوبي محمود فوزي، النسب المالية من منظور التحليل العملي نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 1998. ص 61
- ⁵ J.M. Bouroche, G. Saporta, **L'analyse des données**, PUF, Paris, 1980, P 19
- ⁶ بما أن المصفوفة V من نوع $p * p$ إذن يكون لها على الأكثر P قيمة ذاتية
- ⁷ تم اعتماد هذه السنوات نظرا لتوفر تفصيل الإنفاق حسب القطاعات التي تخدم الدراسة
- ⁸ هذا الارتباط قد يكون موجب أو سالب، الإشارة ليس لها مدلول، إنما لتبين التعاكس الموجود بين مجموعتين من المتغيرات المرتبطة بالمحور العملي.
- ⁹ أنظر الجدول رقم 02
- ¹⁰ نكتفي في هذه الدراسة بتحليل هذا المستوي فقط لأن حوالي 76.4 % من التشتت الكلي مفسر بهذا المستوي العملي وهي نسبة معتبرة للحصول على تفسيرات جيدة للبيانات المثلة على هذا المستوي.
- ¹¹ للإطلاع أكثر على طرق التصنيف يمكن الرجوع إلى :
- M. Jamba, **Classification automatique pour analyse des données**, Paris, Bordas, 1978
- 12 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قوانين المالية للسنوات الممتدة بين 1970 و 2000
- 13 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بالقوانين المالية، ج.ر. رقم 28 السنة 1984.
- 14 الناشبي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والانتقال نحو اقتصاد السوق، دراسة خاصة، صندوق النقد الدولي وشنطن 1998.